١ - ثُحيط علماً بالقرار المتخذ في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨^(١٥٢) في الدورة الثانية المسئّلة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن إنشاء صندوق مشترك في إطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية، والقاضي بعقد الدورة الثالثة للمؤتمر قبل انعقاد الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٢ - ثُويد القرار المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه؛

٣ - ترجو من جميع البلدان المشاركة في الدورة الثالثة للمؤتمر بذل كل الجهود الازمة للتوصيل إلى اتفاق في تلك الدورة بشأن الجوانب الأساسية للصندوق المشترك من أجل توفير الأساس اللازم لإعداد النظام الأساسي للصندوق المشترك؛

٤ - تُوكَد الحاجة إلى التوصل إلى هذا الاتفاق قبل الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨

١٥٩/٣٣ - مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية

إن الجمعية العامة.

إذ تُشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار /مايو ١٩٧٤ والمتضمن الإعلان وبرنامج العمل المتعلّقين بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي.

وإذ تُشير إلى قرارها ١٨٧/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ بشأن مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية،

وإذ تُشير أيضاً إلى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٤ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار /مايو ١٩٧٦^(١٥٣)،

وإذ تُشير كذلك إلى قرار مجلس التجارة والتنمية ١٣٢ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ آب /أغسطس ١٩٧٥^(١٥٤) الذي اتخذه المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسة عشرة بشأن تزايد عبء

١٥٧/٣٣ - مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قرارها ١٨٨/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧.

وإذ تُحيط علماً بالقرار الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا، في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨^(١٤٩)، وبالتقدم الذي أحرزه المؤتمر في سبيل التفاوض بشأن مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا واعتماد تلك المدونة،

١ - تبحث بقوة على مضاعفة جهودها في سبيل تكثيل المؤتمر بالنجاح:

٢ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إتخاذ التدابير الازمة لعقد دورة مستأينة للمؤتمر المذكور أعلاه في الربع الأول من عام ١٩٧٩، وكذلك دورة لاحقة إذا طلب ذلك.

الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨

١٥٨/٣٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن إنشاء صندوق مشترك في إطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية إن الجمعية العامة.

إذ تُشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار /مايو ١٩٧٤ ، والمتضمن الإعلان وبرنامج العمل المتعلّقين بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وقرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ تُشير إلى القرار ٩٣ (د - ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار /مايو ١٩٧٦ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية^(١٥٥)،

وقد نظرت في بيان الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن النقطم المحرز في الدورة الثانية المسئّلة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن إنشاء صندوق مشترك في إطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية^(١٥٦).

(١٤٩) أظر: TD/CODE/TOT/10.

(١٥٠) أظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الرابعة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.76.II.D.10 والتصويب)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(١٥١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، اللجنة الثانية، الجلسة ٥٤، الفترات ٤ - ٩.

(١٥٢) TD/IPC/CF/CONF.14 (Part II).

(١٥٣) أظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الرابعة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.76.II.D.10 والتصويب)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(١٥٤) أظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (Rev.1) A/10015، الجزء الثالث، المرقق الأول.

التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩)، فما يتعلق بالبلدان النامية الأشد تأثراً، والأقل نمواً، وغير الساحلية، والجُزرية، وخاصة أنها نمواً :

٤ - تطلب كذلك إلى جميع البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية المختصة أن تنفذ أحكام قرار مجلس التجارة والتنمية ١٣٢ (د - ١٥) بشأن تزايد عبء خدمة الديون في البلدان النامية :

٥ - شرحب بإدراج البندين التاليين في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :

(أ) استعراض تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) والإجراءات الأخرى التي قد يلزم اتخاذها عملاً به :

(ب) السمات التفضيلية للعمليات المقبلة بشأن مشاكل

الديون التي تواجهها البلدان النامية بأمر :

٦ - توصي بأن تقوم المؤسسات المالية الإنمائية المتعددة الأطراف بتخصيص موارد مالية إضافية للبلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة الديون :

٧ - تحتَ جميع البلدان المتقدمة النمو على السعي في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى اتخاذ مقررات عملية الاتجاه بشأن مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية.

الجلسة العامة ٩٠

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨

١٦٠/٣٣ - مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بوضع إتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائل

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى أن مجلس التجارة والتنمية قد أذن، في دورته الخامسة عشرة، للفريق التحضيري الدولي الحكومي المعنى بالنقل المتعدد الوسائل، إذا أسمَّ أعماله في دورتها الخامسة، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توصياته المتعلقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر للمفوفين يعني بوضع إتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائل^(١٥٨).

وإذ تلاحظ أن الفريق التحضيري الدولي الحكومي لم ينجز أعماله وأنه لم يقدم وبالتالي أي توصيات بشأن عقد مؤتمر،

(١٥٨) المرجع نفسه، المرفق الأول، المقرر (ج).

خدمة الديون في البلدان النامية، وإلى القرار ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ في ١١ إذار / مارس ١٩٧٨^(١٥٩) الذي اتخذه المجلس في الجزء الثالث، المعقود على المستوى الوزاري، من دورته الاستثنائية التاسعة، بشأن مشاكل الديون والتنمية التي تواجهها البلدان النامية.

وإذ تحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخامسة عشرة^(١٦٠)، وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(١٦١)،

وقد نظرت في البيان الذي أدى به الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بما تم القيام به، في إطار المؤتمر، من أعمال لوضع سمات تفضيلية للعمليات المقبلة بشأن مشاكل الديون.

وإذ يساورها القلق لكون كثير من البلدان النامية تعاني صعوبات كبيرة في خدمة ديونها الخارجية ولكنها غير قادرة على متابعة المشاريع الإنمائية الهامة أو الشروع فيها،

وإذ تلاحظ بقلق أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تتسم بالركود، وأن تسهيلات دعم موازنة مدفوعات البلدان النامية لم تكن كافية،

واقتناعاً منها بأن صافي تدفقات رؤوس الأموال، ولا سيما ما يتعلق منها بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أشدة البلدان تأثراً، وأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجُزرية، يجب أن يزداد زيادة كبيرة وسرعة،

وإذ تدرك أن أغلبية البلدان النامية لا تصل بصورة كافية إلى أسواق رأس المال الدولية، وأن القروض في مثل هذه الأسواق إنما تناح، على أية حال، بأسعار فائدة مرتفعة ولا جال قصيرة،

١ - شرحب بقرار بعض البلدان المتقدمة النمو التي اتخذت، فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، تدابير لتعديل المساعدة الإنمائية الرسمية الثانية المقيدة في الماضي :

٢ - تلاحظ، مع هذا، أن هذه التدابير لم تطبق على كثير من البلدان النامية المحددة في الفقرة ٢ من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩)، والتي تواجه مشاكل خطيرة :

٣ - تطلب إلى جميع البلدان المتقدمة النمو أن تنفذ بالكامل الاتفاق المتعلق بششاكل الديون الوارد في قرار مجلس

(١٥٩) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/33/15)، المجلد الأول، الجزء الثاني، المرفق الأول.

(١٦٠) المرجع نفسه، المجلد الثاني.

(١٦١) المرجع نفسه، المرفق الثاني.